

المحاضرة الثامنة

النسق الاقتصادي في المجتمع السعودي

مقدمة

للظروف والعوامل الاجتماعية أهميتها في دراسة الحياة الاقتصادية في المجتمعات التقليدية، فعلى الباحث في هذا الميدان عدم اغفال الظروف والعوامل الاجتماعية، فالنظم الاقتصادية تتداخل تداخلا قويا مع بقية النظم الاجتماعية، لذلك ينبغي على الباحث عند تفسير أي مظهر من مظاهر النظام الاقتصادي أن يدرس علاقته بالبناء الاجتماعي - الذي يسود مجتمع البحث - دراسة مستفيضة تشمل جميع جوانبه.

وعلماء الأنثروبولوجيا الذين ينهجون في دراساتهم نهجا بنائيا يحاولون التعرف على الوظيفة الاجتماعية للعمل الاقتصادي وعلى نوع الاشباع الاجتماعي المباشر، الذي تحقيقه عن طريق ذلك النشاط الاقتصادي بوصفه أحد عوامل التكامل والتماسك والتضامن في المجتمع فالعمل على سبيل المثال من هذه الناحية وعلى هذا الأساس هو نوع من النشاط الاجتماعي، وليس مجرد نشاط فيزيقي نظرا لأن المجتمع ذاته يتوقع من كل شخص أن يقوم بعمل معين يرتبط على العموم بشكل أو بآخر بنشاطات غيره من الناس سواء أكانت هذه النشاطات كلها من نوع أو من أنواع مختلفة، كما أن المجتمع نفسه وبخاصة التقليدي هو الذي يحدد طريقة تنظيم العمل وتقسيمه وتوزيعه بين الأفراد حسب قواعد دقيقة تؤلف جزءا من النسق الاجتماعي الكلي.

وعلى هذا الأساس فالفرد حينما يقوم بنشاط معين يتفق وقوانين المجتمع بقصد كسب العيش فإن ذلك النشاط يعد (عملا) ليس لأنه يؤدي إلى المحافظة على كيانه فحسب بل وأيضا لأن المجتمع الذي ينتمي إليه الفرد يتوقع منه أن يقوم بمثل هذا النشاط حتى يكسب عيشه وقوته وقوت عائلته ويحافظ بالتالي على بقاء المجتمع.

فكأن من أهم صفات وخصائص العمل أنه نشاط يتفق ويتلاءم مع الدور الذي يجب أن يقوم به الشخص في المجتمع الذي ينتمي إليه وينطبق نفس الشيء على بقية الأنشطة الاقتصادية الأخرى.

أولاً: النسق الاقتصادي في الفترة المستقرة

لوحظ أن اقتصاد المجتمع السعودي في تلك الفترة المستقرة التقليدية السابقة متنوع، ويدور حول ثلاثة محاور أساسية: هي الزراعة والتجارة والحرف الشعبية وهذه المحاور الأساسية أضفت على المجتمع طابعا خاصا للنظم والعلاقات داخل البناء الاجتماعي.

فملكية الأرض الزراعية في الغالب كانت تقوم على أساس الجماعة القرابية العائلية، التي هي من أهم عوامل التماسك الاجتماعي، لأن العائلة بوصفها كيانا كليا وتؤلف وحدة متعاونة للعمل والإنتاج والاستهلاك تقوم باستغلال تلك الأرض وغالبا ما تكون تلك الأرض التي تستغل بهذا الشكل أرضا زراعية موروثة تتعاقب عليها الأجيال جيلا بعد جيل.

- أما تملك الأراضي السكنية، فقلما كانت العائلات تبدل سكن أجدادها في تلك الفترة وإذا أرادت أن تتوسع في المسكن أخذت الأراضي المجاورة له وكان كثير من الأقارب يتجمعون في مساكن متجاورة.

- كما أن العائلات التي تنتسب لبدنة أو عشيرة أو قبيلة واحدة

أو العائلات التي توجد بينها وبين عائلات أخرى علاقات مصاهرة أو قرابة كانت تختار حيا تسكن فيه إلى أن صدر قرار من الحكومة يلزم من يريد التملك بضرورة تقديم طلب للجهات المختصة .

ثم تأتي مهنة التجارة في الفترة المستقرة في الدرجة التالية للزراعة كنشاط أساس داخل النسق الاقتصادي بينما تمثل الحرف الشعبية المحور الثالث الي كان يعتمد ليه النسق الاقتصادي في المجتمع السعودي خلال الفترة السابقة والحرف الشعبية تعتمد على الصناعة اليدوية والمواد الأولية اليسيرة من البيئة المحلية لصنع السلع والأدوات والحاجات الضرورية لاستهلاك الناس مثل حرف النجارين والخبازين والحدادين والخرازين والبنائين والجزارين والصاغة والقطانين والحلاقين وصانعي الجص وغيرهم

أما فيما يتعلق بالدخل الاقتصادي في تلك الفترة فنجد أن فئات المجتمع تكاد تكون متقاربة من ناحية المستوى الاقتصادي مما ترتب على ذلك عدم وضوح الطبقات الاقتصادية.

إلا أن التجار كانوا أفضل الناس دخلا ويأتي بعدهم أصحاب الحرف الشعبية وهذا راجع بالطبع إلى أن سلعهم وإنتاجهم يعرضونه مباشرة بخلاف المزارعين فنجد دخولهم ضعيفة إذ يعتمدون على استهلاك نتاجهم وإذا باعوا جزءا من ذلك الانتاج فإنهم يسددون به بعض الالتزامات عليهم أو يشترون بعض الحاجات الضرورية للمواسم القادمة .

وفي الفترة المتغيرة لم يتغير النسق الاقتصادي في المجتمع السعودي بصورة مفاجئة بل كانت نهاية الفترة المستقرة تمهيدا لذلك التغيير ثم تأكد حدوث التغير الكامل منذ عام (١٣٩٠هـ) عندما طرأ على المجتمع في مجالاته المختلفة التحديث عن طريق برامج وأنظمة التنمية الشاملة في المجتمع .

ثانياً : النسق الاقتصادي في الفترة المتغيرة

لوحظ أن اقتصاد المجتمع السعودي في تلك الفترة المتغيرة بدأ يطرأ عليه تغيير في المحاور الأساسية (الزراعة-التجارة- الحرف الشعبية) التي اعتمد عليها الاقتصاد في المرحلة السابقة كما أصبحت هناك زيادة في المحاور التي يركز عليها النظام الاقتصادي مما ترتب على هذا التغيير حراك للمكانة الاجتماعية التي تحتلها الفئات الاجتماعية تحدها المهنة ومكانة ومركز المرأة والرجل في المجتمع

أما من ناحية التغيير في محاور النسق الاقتصادي عن الفترة السابقة سواء في الزراعة أو التجارة أو الحرف الشعبية فنجد أنها بدأت تعتمد على البرامج والدعم الحكومي أكثر من اعتمادها على الأقارب أو بقية

فئات المجتمع كما بدأ التدخل الحكومي في مجال علاقاتها وأنظمتها عن طريق إصدار القوانين والأنظمة التي تحكمها .

ففي مهنة الزراعة مثلا استفاد المزارعون من :

- القروض الزراعية عن طريق البنك الزراعي الذي منحهم الآلات والأدوات والبذور .
- كما فتح فرصة للمزارع لاستقدام الأيدي العاملة لتشغيل المزرعة وتنظيم شؤونها وبذلك انسلخ الأفراد وعائلاتهم من إدارة المزارع وأصبحوا مجرد مالكين ومشرفين فقط .
- صارت مهنة الزراعة عند بعض المزارعين ليست اساسية بل مزدوجة مع مهنة أخرى وبعض أفراد المجتمع بدأ يمتنح الزراعة لمجرد قضاء وقت الفراغ وبعضهم يعد المزرعة مكانا للترفيه العائلي .
- أما التجارة فأصبح تنظيمها الحكومي واضحا وذلك عندما فرضت الحكومة على من يريد أن يمتنح التجارة أن يستأذن المسؤولين أولا للسماح له بفتح سجل تجاري يتيح له مزاوله التجارة .

- لم تعد التجارة تعتمد على أفراد العائلة كما كانت في الفترة السابقة بل أخذت طابع التنظيم فاستقدم أفراد المجتمع عمالا وخبرات أجنبية لتشغيل الشركات والمحلات التجارية .
- أصبح الفرد مالكا ومشرفا كما كان هو الحال عند أصحاب المزارع .

أما الحرف الشعبية فاندثرت نوعا ما :

- حلت محلها المهن الصناعية والفنية التي تعتمد على الخبرات المتخصصة والمهارات والأدوات التقنية
- استقدم أفراد المجتمع عمالة أجنبية متخصصة من خارج الوطن لتشغيل المؤسسات والمحلات الصناعية والفنية مثل مقاولات البناء والخياطة والنجارة والحلاقة والحداة
- ترتب على ذلك أن الأفراد والعائلات التي كانت تمتهن الحرف الشعبية السابقة انصرفوا عنها إلى أعمال ومجالات أخرى .

وبذلك يتضح من العرض السابق أن :-

أبرز مظاهر التغيير في النسق الاقتصادي هو-

- أن المهنة لم تعد ترتبط بالعائلة كلية بل أصبحت ترتبط بالفرد القادر على الاستثمار .
- أصبح دور الفرد مالكا أو مشرفا فقط أما الذي يقوم بتشغيل المهنة وتنظيمها فغالبا ما يكون عمالا مستقدمين من خارج الوطن لهذا الغرض وبذلك انسلخت العائلات من الارتباط بمهن محددة ومتوارثة من الأجيال
- وكذلك ترتب على التغيير في المحاور الأساسية للنسق الاقتصادي أن أصبحت البرامج والمشروعات الحكومية محورا أساسيا يعتمد عليه النظام الاقتصادي في هذه الفترة حيث وجد الأهالي فرصة سانحة للعمل في تلك المؤسسات الحكومية التي أنشأتها الحكومة .
- كما أن استقدام العمالة الأجنبية جعل الآباء يستغنون عن أبنائهم لمساعدتهم في المشروعات الزراعية والتجارية والصناعية حيث ألقواهم بالوظائف الحكومية لأن المجتمع بدأ ينظر للعمل الحكومي على أنه مركز اجتماعي أعلى ، الأمر الذي لم يعد مرتبطا تماما بمركز العائلة ،
- وبما أن التدرج الوظيفي الحكومي يرتبط دائما بالمؤهل التعليمي فقد حرص الآباء على توجيه أبنائهم للالتحاق بالتعليم والتدرج في مراحل تخصصاته وساعدهم على ذلك مجانية التعليم وتوافر المدارس بجميع مستوياتها وافتتاح الجامعات وتوفر فروع الجامعات بمختلف المناطق .
- أما الإناث فكان خروجهم للتعليم قد مهد له منذ نهاية الفترة السابقة ولكن لوحظ في هذه الفترة أن التحاق الطالبات بالتعليم قد تضاعف كثيرا وذلك عندما أدرك أعضاء المجتمع أن أهداف تعليم الإناث لا تقل عن أهداف تعليم الذكور
- كما اقتنع الآباء بأن البنات سوف تكون مصدرا من مصادر الدخل للأسرة عندما تلتحق بإحدى الوظائف الحكومية التي تناسبها
- وقد انتشر في المجتمع السعودي هذه الفترة عدد من مدارس البنات بجميع مراحلها كما أنشئت معاهد متخصصة لهن وكذلك افتتح عدد من الكليات كما تمكنت الطالبات من الالتحاق بالجامعات وبفروع الجامعات في المناطق .
- ترتب على خروج المرأة للتعليم والعمل اختلال في توازن تقسيم العمل بين الجنسين فنجد أن المرأة تجاوزت في أعمالها حدود اختصاصها خارج المنزل وبدأت تنافس الرجل في الوظائف الحكومية فضلا عما يسند إليها من أعمال منزلية وواجبات منوطة بها وتربية الأولاد .

ولقد تابعت وزارة التخطيط مراحل التغيير في النسق الاقتصادي ورصد الباحثون التابعون للوزارة الآثار الاجتماعية لهذا التغيير الاقتصادي واستنتجوا أن هناك تزايداً في التغيرات السكانية والاجتماعية بصورة سريعة خلال فترة التخطيط حتى عام (١٤٠٥هـ) وكان من

أهم نتائج وآثار التغييرات الاجتماعية الاقتصادية التي حدثت ما يأتي:

١. من أجل الحصول على الفرص الوظيفية أو التعليمية تركز السكان بصورة كبيرة في المراكز الرئيسية والمدن الكبيرة وازدادت نسبة المتوطنين من البدو .
٢. زادت العمالة الأجنبية من مجتمعات ذات ثقافة غير عربية.
٣. أدت زيادة السفر إلى الخارج وانتشار وسائل الاعلام إلى تعرف غالبية السعوديين بصورة مباشرة أو غير مباشرة على العديد من الثقافات والعادات والتقاليد الأجنبية .
٤. تحسن المستوى المعيشي ويعد معظم السعوديين القاطنين في المدن الرئيسية ميسوري الحال حسب المستويات العالمية.
٥. ظهرت هياكل وظيفية جديدة تتطلب مهارات معينة وتعتمد على الكفاءة الشخصية ولم يعد للعلاقات الاجتماعية (العائلية والقروية) التي كانت سائدة في الماضي دور مهم .
٦. حدثت تغييرات في نمط الأنشطة الترفيهية وقضاء أوقات الفراغ ولاسيما بين الشباب الذكور في المدن .

ثالثاً: عمل المرأة السعودية (وجهة نظر اجتماعية)

اختلفت وجهات النظر حول عمل المرأة السعودية

فهناك ثلاثة اتجاهات حول ذلك تتخلص بما يأتي:

- فريق دفع وطالب بعمل المرأة بفتح الباب على مصراعيه والمساواة الكاملة بين الرجل والمرأة وتحريرها من أي قيد يميز الرجل عنه
- فريق عارض عمل المرأة وطالب بقصر عملها على البيت وشؤونه
- فريق تأثر بمتطلبات الواقع وطالب بحصر عمل المرأة في المجالات التي تتفق مع طبيعتها

ويبدو أن ظاهرة عمل المرأة المنظم من الظواهر المستجدة في المجتمع السعودي فلم تكن للمرأة وظيفة خارجية في الفترة المستقرة السابقة ، وكان يقتصر عملها على المنزل والمساعدة في مهنة العائلة بالمزرعة أو الرعي .

مع العلم أن بعض الدراسات الانثروبولوجية السعودية أثبتت أن بعض نساء المجتمع (وخاصة من الأمهات) كن في الفترة التقليدية السابقة يعلمن بمهن ووظائف خارج المنزل بالبيع والشراء في الاسواق النسائية أو مساعدة الزوج في احدى المزارع او بالصناعات اليدوية الخفيفة او العمل في مهنة الخياطة او تكون المرأة قابلة تولد الحوامل أو تعمل خاتبة للأسر أو مستخدمة في المدارس و المستشفيات وما شابه لك .

وفي الفترة المتغيرة استفادت المرأة السعودية من برنامج التنمية الاجتماعية والاقتصادية فزادت نسبة الأمهات العاملات خارج المنزل .. أما عن البنات فقد ثبت أن ثقافة المجتمع السعودي في الفترة التقليدية السابقة تعيب على الاسر التي تخرج بناتها خارج المنزل للعمل قبل زواجهن .. فثقافة المجتمع في تلك الفترة كانت تفرض على البنات عدم مغادرتها المنزل مطلقاً قبل زواجها .

ولقد ذكر أحد الإخباريين عند وصفه للثشدد الحاصل في المجتمع أثناء الفترة السابقة حول خروج البنت قبل الزواج من المنزل "إن كثيرا من الأسر تحرص عند خروجها من المنزل حتى عند زيارة أقاربهم -مصطحبين بناتهم- أن يكون الذهاب للزيارة بالظلام بعد الفجر وقبل طلوع الشمس وتكون العودة للمنزل بعد غروب الشمس أثناء الظلام حتى لا يراهم أحد من أفراد المجتمع ويفضحهم أو يسخر منهم بخروج بناتهم معهم.

إلا أن الأسر في هذه الفترة المتغيرة بدأت تتجه نحو تعليم الإناث وتسمح لالتحاقهن بالمدارس ويجدن تشجيعا على التحصيل العلمي من أجل الالتحاق بوظيفة للاستفادة من دخلها المادي ،

وقد تبين أن هناك تباينا كبيرا بين الآباء في المجتمع السعودي في تصرفهم تجاه دخل الإناث (الأزواج والبنات) خلال الفترتين اللتين عاشهما المجتمع فالفترة المستقرة السابقة يكثر فيها تصرف الأفراد في دخل الزوجة واعتباره من حق الزوج ثم تبدل الحال في هذه الفترة المتغيرة وأصبح معظم الزوجات العاملات لديهن الحرية بالتصرف الكامل بدخلها وبعضهن يمنحن الزوج نسبة ثابتة من دخولهن يتم الاتفاق عليها .

ولم يتبين من الدراسات في هذا المجال أن الزوج في الأسرة السعودية في هذه الفترة المتغيرة يتصرف في دخل الزوجة بالكامل ويعتبره حقا له وهذا يبرهن على أن العلاقة الاقتصادية بين الزوج والزوجة في الأسرة السعودية تطورت تدريجيا إلى الأفضل فبعد أن كان دخل الزوجة من حق الزوج في الفترة التقليدية السابقة تغير الوضع في الفترة الحضارية التي تلتها فأصبح جزء من دخل الزوجة للزوج وفي معظم الأحوال أصبح الدخل كله من حق الزوجة.

وهذا مؤشر على أن المجتمع كلما استمر في التحضر والتحديث

زاد تحكم الزوجة في خصوصيتها المادية وقل تدخل الزوج في أمورها الاقتصادية مما يبرهن على ارتفاع مركز الزوجة واستقلالها الاجتماعي في هذه الفترة المتحضرة وهذا يتلاءم مع موقف الإسلام الذي قرر حرية الزوجة بالتصرف في حقوقها المادية .

أما ما يخص عمل البنات فإنه عندما سمحت الأسر السعودية في بداية الأمر للبنات بالالتحاق بالوظائف والمهن خارج المنزل كانت الأسر تتدخل كثيرا في التصرف بدخولهن فقد تبين أن معظم الآباء يعدون دخول بناتهم الشهرية من حقوقهم ويتصرفون بها كيفما شاءوا وقد يمنح بعض الآباء البنت مبلغا مقطوعا من الدخل ويتصرف بالباقي وهناك قلة من الآباء من يمنح البنت التصرف الكامل في دخلها.

ويبدو أن العلاقة الاقتصادية بين الآباء والبنات العاملات قد تأثرت بثقافة المجتمع التي تعفي البنت من مسؤوليات الحياة كعدم بناء مسكن أو مطالبتها بالإفناق على مسؤوليات الزواج وكذلك الإفناق على أسرتها وهذا مما جعل بعض الآباء يرى أن البنت لا تتصرف بالتصرف الصحيح في معاملاتها المالية وكسبها المادي سواء لصالحها أو لصالح أسرتها مما يجعله يتدخل في تنظيم شؤونها الاقتصادية .

ولكن يلاحظ أنه طرأ تغير ايجابي من الآباء نحو دخول بناتهم ويبدو أن المجتمع كلما اتجه إلى التحضر وزاد توغل التحديث في جميع مجالاته سيعلي من مركز الإناث ويقلل من سيطرة الآباء على سلوكهن الاقتصادي لأن المنزلة الاجتماعية التي تحتلها المرأة أقل بكثير من منزلة الرجل ويظهر هذا بصفة خاصة في المجتمعات التقليدية والجماعات الأكثر تأخرا ثم تميل المنزلتان الاجتماعيتان اللتان يحتلها الجنسان إلى التقارب بارتفاع المجتمع وتقدمه .

وقد تبين أن الأسر السعودية بشكل عام يسودها في هذه الفترة المعاصرة موقف مؤيد لعمل المرأة بما يتناسب مع طبيعتها وظروفها في ظل التقاليد الإسلامية والاجتماعية دون اختلاط متعمد سواء أثناء العمل أو الانتقال منه وإليه

فقد ثبت أن المرأة السعودية تميل للعمل خارج المنزل بدوافع مادية بمعدل ٥٢% أو بدافع ذاتي لإثبات الذات والحصول على مركز ومكانة اجتماعية بمعدل ٥٠% ويجد النساء دعماً وإصراراً من الوالدين على أن تتوفر لبناتهم الفرص الوظيفية .

وكذلك تجد الزوجات تأييداً من الأزواج على استمرارهن بالعمل خارج الأسرة بالرغم مما يترتب على ذلك من قصور في مسؤولية الزوجة نحو الزوج والأولاد مما يدل على اتجاه الذكور الإيجابي نحو عمل المرأة بالرغم من تمسك المجتمع بأولوية الدور الأسري المطلوب من المرأة السعودية لكنه لا يعارض قيامها بدورها في التنمية الاجتماعية والاقتصادية وخدمة بنات جنسها وتحقيق ذاتها وتطوير امكانية الأسرة الاقتصادية.

ولعل الأنظمة المتبعة في المجتمع السعودي التي تحمي المرأة على صعيد الأسرة وعلى صعيد المجتمع بما يحفظ كرامتها وحقوقها عامل مشجع لعمل المرأة السعودية خارج أسرتها لما توفره من ظروف العمل الملائمة ومنح إجازة الأمومة لمدة شهرين .

ومن ناحية أخرى فقد تبين أن هناك معوقات اجتماعية وثقافية تعيق عمل المرأة السعودية خارج المنزل ومن أهمها الخوف من الاختلاط بالرجل والاكتفاء الذاتي المادي وتبين أن مستوى المعيشة ومستوى الدخل يسهمان في تحديد اتجاهات المرأة السعودية نحو بعض مهن

ففي المجتمع الذي تسوده معدلات معيشية مرتفعة (كالرياض مثلاً) تميل الاتجاهات نحو تأييد المهن ذات المكانة العلمية والاجتماعية كالحاسب الآلي والطب بينما في المجتمع الذي تسوده معدلات معيشية متوسطة أو منخفضة (كا لأحساء مثلاً) تميل الاتجاهات فيه نحو المهن ذات التأهيل المتوسط والثانوي أو الجامعي محدود السنوات كالتمريض والأعمال الإدارية الأخرى

ومما يلفت الانتباه ان كثيراً من النساء السعوديات ممن يعملن خارج المنزل بالوظائف الحكومية يعتبرن ذلك نشاطاً من أنشطة الفراغ

فقد نوهت إحدى الدراسات الاجتماعية المعاصرة والتي اجريت على عينة عشوائية من الموظفات بمدينة الرياض أن معدل ٣٤% من النساء يعملن خارج المنزل لسد أوقات الفراغ .

ويبدو أن عمل المرأة في ظل القيم الدينية والمعايير الاجتماعية للمجتمع مع مراعاة حقوقها المادية ومساواتها بحقوق الرجل المادية بالوظائف المماثلة يساهم بشكل كبير بارتفاع معدل الرضا الوظيفي عند العاملات في المجتمع فقد استنتجت البحوث التطبيقية أن الموظفات السعوديات في الأجهزة الحكومية يتمتعن بالرضا الوظيفي نظراً لأن الوظيفة قد ساهمت (بتأمين المستقبل وحققت لهن مكانة اجتماعية وتقدير اجتماعي)

واتضح أن من أهم معوقات الرضا الوظيفي لدى المرأة السعودية العاملة بالأجهزة الحكومية هو (اسلوب المواصلات والنقل وعدم وجود حوافز مادية) تتلاءم مع طبيعة المهام والأعمال لبعض الوظائف .

رابعاً: عمل المرأة السعودية واستقدام العمالة الناعمة

يقصد بمصطلح "العمالة الناعمة" الأيدي المستأجرة المستقدمة من خارج البلاد والتي تعمل في خدمة المنازل كالخادمة أو المربية أو السائق .

وظاهرة استعانة الأسرة السعودية بالمربيات والخادمت ليست من الظواهر الاجتماعية المستجدة في المجتمع السعودي فقد كانت هذه الظاهرة موجودة خلال الفترة المستقرة السابقة لكنها كانت محدودة وتقتصر على الأسر التي تنتمي للمستويات الاجتماعية والاقتصادية العليا .

ومعنى هذا أن التغيير الذي طرأ على ظاهرة الخدم في المجتمع كان من ناحية الحجم والمصدر ففي مرحلة الاستقرار كان المصدر بلدان افريقيا وفي المرحلة المتغيرة فإن دول المصدر في الغالب هي شرق آسيا أي أنه حدث تغير في المصدر صحبه زيادة في حجم الخدم والمربيات عند جميع المستويات الاجتماعية والاقتصادية فلم يعد استخدام العمالة الناعمة قاصرا على فئة معينة بالمجتمع .

وكثير من الباحثين يضع علاقة بين خروج المرأة للعمل خارج المنزل في المجتمع السعودي واستقدام العمالة الناعمة ويبدو أن هذا افتراض يحتاج مزيدا من التحقق لأن مساهمة المرأة السعودية في سوق العمل مازال ضئيلا جدا لا يتعدى (٢,٢%) بينما نسبة الأسر التي يوجد لديهن خادمت في مدينة الرياض مثلا (٢٣%) من الأسر وذلك حسب تقرير المسح السكاني والاقتصادي الذي أجرته الهيئة العليا لتطوير مدينة الرياض .

وفي مدينة جدة ومدينة مكة المكرمة تبين أن (١١,٨%) من الأسر السعودية تستعين بأكثر من خادمة ومربية في المنزل

بالرغم من أن الدراسات الاجتماعية التطبيقية أثبتت أن الغالبية من الأسر السعودية مستقدي العمالة الناعمة لديها من الإمكانيات خاصة البنات والبنين ما يجعلها تستغني كليا عن المستخدمين وأن هناك أسر تستخدم العمالة الناعمة كنوع من التقليد وحب التظاهر وأن من الأسر السعودية تستخدم هذا النوع من العمالة كنوع من الترف والغنى .

وعلى ضوء ما ذكرنا لا نعتقد أن هناك علاقة أكيدة بين نزول المرأة لميدان العمل واستقدام العمالة الناعمة فقد يرجع انتشار هذه الظاهرة إلى أبعاد تاريخية وثقافة المجتمع من قبل خروج المرأة للعمل خارج المنزل كانت تمنح العائلات الكبيرة فرصة الاعتماد على الآخرين ليقدموا خدمات للعائلة حتى أنه في فترة زمنية انتشر الرق.

وربما تكون ظاهرة العمالة الناعمة تطورا أو رؤية حديثة لظاهرة الرق وهذا يعني أن استعانة الأسرة السعودية بالمربية والخادمة والسائق جزء من ثقافة وبناء المجتمع .

ولم ترتبط بشكل مباشر بمتغيرات حضرية مستجدة خاصة وأن نظام الخدمة المدنية بالمملكة قد راعى كثيرا من الظروف الخاصة بالمرأة العاملة وخاصة وظيفتها الأساسية تجاه المنزل والأولاد .

فالنظام يحظر على المرأة عملها في الأعمال الشاقة والمرهقة والضارة بالصحة وفي أوقات الليل ويمنح النظام اجازة سابقة قبل وضع الجنين وإجازة بعد الوضع وعالج النظام مسألة المرض المتعلق بالحمل وموضوع أجر إجازة الحمل والولادة ومنح الأم الحق في إرضاع الوليد في فترتين خلال الدوام

ومن الملاحظ أن ظاهرة استقدام العمالة الناعمة(المربية الخادمة - السائق) لا توجد بهذا الحجم في البلدان الأجنبية التي خطت خطوات كثيرة ومتقدمة في موضوع عمل المرأة وتوظيفها ويبدو أن السبب يرجع إلى

أن تلك المجتمعات أوجدت بدائل لدور المرأة الأسري تجاه الزوج والأولاد عن طريق مؤسسات متخصصة

- فقد اتبعت نظام اليوم الكامل لتعليم الأولاد وتربيتهم ورعايتهم
- وأنشأت مؤسسات الحضانة والرعاية الاجتماعية للرضع والأطفال
- وأحدثت نظاما متكاملًا وسريعًا للمواصلات والتنقل
- وأنشأت المطاعم داخل الوزارات والمصالح الحكومية للرجال والنساء كل هذا يدعم توجه المرأة نحو الوظيفة ويقلل من دورها الأسري نحو المنزل والزوج والأولاد

لكن الملاحظ أن المجتمع السعودي مازال يتمسك بدور المرأة الرئيس نحو الأسرة والزوج والأولاد وبنفس الوقت يطالبها بالقيام بأعمال وظيفية خارج المنزل .

وقد أدركت المرأة الخليجية بنفسها هذه الأعباء المتزايدة التي وضعها المجتمع على كاهلها وقرر جميع العاملات بمختلف المستويات التعليمية أن مكان المرأة الطبيعي هو البيت وأن دور المرأة الرئيس ينبغي أن ينحصر في رعاية الزوج وخدمة الأبناء ويكفيها النجاح في هذه المهمة بدلًا من توزيع جهدها بين البيت والعمل خارجه والنتيجة إهمال الأبناء وعدم التوفيق بين المسؤوليات وكثرة المنازعات الزوجية واستفهام الخدم والمربيات والسائقين وقلة إنجاب الأطفال وتأخر سن الزواج وزيادة معدلات الطلاق .

أسئلة المحاضرة

س ١: ((دار اقتصاد المجتمع السعودي في الفترة المستقرة التقليدية حول الزراعة والتجارة والحرف الشعبية))

اشرح / اشرح العبارة السابقة بالتفصيل